

# الأوضاع السياسية تعرقل الحل الفني لأزمة سد النهضة الإثيوبي

وزير الري السوداني السابق عثمان التوم لـ «العرب»: إثيوبيا تتهرب من التوقيع على الاتفاق لبناء ثلاثة سدود أخرى



التصعيد السياسي يحول دون حل الأزمة

سوف تستخدم المياه المحتجزة فيها ثم تمررها مجدداً ويترتب على ذلك نقص في إيراد المياه خلال فترات الملاء، لكن هذا التأثير يتلاشى بعد ذلك. وأكد التوم على أهمية أن يقدم السودان ومصر حوافز إضافية لأديس أبابا من أجل طماننتها والتأكيد على أنها مستعدة مستقبلاً، وأن ذلك يمكن أن يصبح أمراً واقعاً حال كان هناك تكامل اقتصادي إقليمي بين الدول الثلاث وربط المصالح المشتركة مع بعضها البعض، بحيث تستفيد إثيوبيا من توليد الكهرباء، ويحافظ السودان، وفي جميع الأراضية الزراعية، وتحقق مصر التنمية التي تبحث عنها. ورأى أن إثيوبيا بحاجة إلى تكامل المصالح مع دولتي المصب، وتحديداً السودان، وفي جميع الأراضية التي تتعرض لها أديس أبابا ليس أمامها سوى أن تترك باب الخرطوم، ولعل ما حدث في أزمة إقليم تيغراي مؤخراً أكبر دليل على ذلك.

## المجتمع الدولي المستفيد الأول من الأزمة سياسياً وعليه تقديم المزيد من المبادرات لتجاوز الدول الثلاث مرحلة عنق الزجاجة

وإذا لم يكن هناك تعاون بينها وبين السودان فسوف تخسر الكثير اقتصادياً وسياسياً، وأن السودان قادر على إمداد أديس أبابا بالغذاء في مقابل إمداده بالطاقة وهي صيغة مناسبة يمكن أن تمهد للوصول إلى حل. واستدرك قائلًا "يتطلب ذلك إرادة سياسية قوية من الدول الثلاث تبدو غالبة في الوقت الحالي بسبب الأوضاع السياسية في كل دولة، وهناك حكومة انتقالية في السودان تجد نفسها غير قادرة على اتخاذ قرارات تترتب عليها آثار طويلة المدى، إضافة إلى المشاكل الإثيوبية الداخلية التي لا حصر لها وتحمل تعقيدات سياسية وقبيلية مختلفة، إلى جانب مشكلات أخرى داخلية في مصر أيضاً".

وأكد التوم أن المجتمع الدولي عليه أن ينظر إلى الأمر بجديّة أكثر لأن المشكلة الأساسية تتعلق بالجوع والمعاناة، وإذا تحقق الأمن المائي والغذائي في تلك المنطقة الجغرافية المهمة من العالم لن تكون هناك نسبة مرتفعة من الهجرة غير الشرعية إلى بلدان العالم المتقدم وسوف تكون مستفيدة من استقرار الأوضاع، وأن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عليهما أن تساعدوا الدول الثلاث على تجاوز مرحلة عنق الزجاجة ومحاربة الفقر.

الخميس سنوات المقبلة، وهذه المياه خسارة للبلدين من الرصيد المائي، وكان يمكن تخزينها في السدود السودانية مثل الرصيرص وسنار ومروي، أو في السد العالي بمصر، وترجم نتائج هذا الخصم إلى انخفاض من رصيد مخزون مصر في بحيرة ناصر بنحو 40 مليار متر مكعب خلال السنوات المقبلة. وترى هذه الرؤية أيضاً أن الخسارة ربما يمكن تعويضها في سنوات الفيضان الغزير، لكن لا يمكن إغفال أن سعة بحيرة السد الإثيوبي البالغة 75 مليار متر مكعب قد تلتهم كل مياه الفيضانات، وعلى مصر والسودان أن يتحملا سنوات الجفاف، فلن يصل إليهما سوى 32 مليار متر مكعب من متوسط 49 مليار متر مكعب، دون الاستفادة من المقابل من سنوات الغزارة.

## ثقة معدومة

يشاطر التوم، الذي عمل من قبل في لجان عمل مشتركة بشأن المياه بين السودان ومصر من جانب وإثيوبيا من جانب آخر، الرأي القائل بأهمية أن يكون هناك اتفاق ملزم، ولا يمكن الاعتماد على حسن النوايا في تحديد مصائر الشعوب. وذكر أن التخوفات الحالية، وخاصة أن لدى السودان دراسات قديمة حول تأثيرات السدود الإثيوبية على مستقبل المياه، انتهت إلى أهمية أن يكون هناك نوع من التكامل الثلاثي لإدارة السدود والاستفادة منها.

وأشار إلى أن الدول الثلاث بإمكانها تحويل النيل الأزرق إلى قناة متحكم فيها، وهذا يتطلب تنسيقاً عالي المستوى من الصعب التوصل إليه حالياً بسبب انعدام الثقة، وأن إقامة السدود الإثيوبية التي تعد هدفاً أساسياً لأديس أبابا إلى جانب السدود السودانية وكذلك السد العالي تدعو إلى الإقرار بأهمية تحقيق التكامل الاقتصادي والغذائي والصناعي بين الدول الثلاث ودعم الاستفادة من المياه بشكل كبير.

وقال في حديثه مع «العرب» إن التعنت الإثيوبي الحالي والتهرب من الوصول إلى اتفاق ملزم يرجعان إلى أن أديس أبابا ترى أن القاهرة لن تسمح لها بإقامة مشاريع السدود المستقبلية، والتي تقوم على ما تقدم به في ستينات القرن الماضي مكتب الإصلاح الأمريكي، ويعد سد النهضة أحد مشروعاته، وإن كانت أديس أبابا شديده على سعة أكبر كثيراً مما جاء في المشروع الأمريكي السابق. وشدد على أن أي اتفاق في الوقت الحالي سوف يؤثر سلباً على مستقبل توليد الكهرباء لدى إثيوبيا، باعتبار أن ذلك السبيل الوحيد لاستفادة من السدود التي تشيدها، وأن ذلك الأمر في المقابل يعد مكسباً لمصر والسودان لأن هذه المياه سوف تصل إلى دولتي المصب، فالسدود

ولفت التوم في حديثه مع «العرب» إلى أن خبراته في مجال ملء الخزانات، وهو تخصصه الذي عمل به لسنوات طويلة، تقول إن نقص المياه المتوقع في مراحل الملاء المقبلة سوف يكون على حساب التوليد الكهربائي وليس الزراعة، وبمجرد ملء السد لن يكون هناك خطر، بل يمكن الحديث عن فوائد، وأشار إلى أن السد الإثيوبي بعد أن يأخذ الاكتفاء اللازم من الماء ويصل إلى مسنوبه الأقصى 74 مليار متر مكعب سوف يمرر أي مياه شمالاً (للسودان ومصر) حتى يعظم من قدراته في توليد الكهرباء. وأضاف أن السد سوف يكون ملزماً بتلبية احتياجات الكهرباء المتولدة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو مع الدول المجاورة، وهناك التزام سنوي بتوليد قدر معين من الكهرباء حتى لو كان منسوب المياه أقل من المتوسط السنوي، وسوف يضطر السد إلى الاستعانة بالتخزين للإبقاء بذلك بالالتزامات.

وأوضح أن ذلك يعني أنه في حال تدفق المياه في إحدى السنوات بمقدار 38 مليار متر مكعب بدلاً من 48 مليار متر مكعب فإن سد النهضة سيجلب إلى تعويض الفاقد من تخزينه، وبالتالي فإن المياه المتدفقة في تلك الحالة إلى دولتي المصب ستكون بمقدار 48 مليار متر مكعب، ما يجعل التخوف من الجفاف والجفاف الممتد مبالغاً فيه لكنه مشروع، ويجب أن تكون هناك آليات لحل النزاعات في حال حدوث أي طارئ.

لكن هذه الرؤية تقابلها أخرى فنية أيضاً يدعمها المفاوض المصري والسوداني حالياً وتتوقع أن يكون حجم المياه خصماً من حصتي مصر والسودان المائبة بسبب سد النهضة وهو بنحو 75 مليار متر مكعب خلال

الثاني للسد؛ لأن الفيضان في المواسم الأخيرة، وعلى وجه التحديد خلال العام الماضي، سمح بأن يكون لدى السد العالي فائض مياه يقدر بـ 24 مليار متر مكعب، ما يشكل ضماناً لعدم تعرض مصر لآزمات شح مائية خلال فترة الملاء وسوف تكون هناك استفادة من المياه المحجوزة خلف السد العالي.

ونذهب إلى أبعد من ذلك بتأكيد أن مصر لديها وفرة في توليد الكهرباء تقدر في المئة إضافية، ولن تتأثر سلباً على مستوى توليد الطاقة، وقد يكون التأثير في مراحل الملاء اللاحقة، وسوف تكون محدودة، لكن الأمور ستعود إلى طبيعتها مع انتهاء مراحل ملء السد، مشيراً إلى أن توليد الكهرباء من السد العالي يقدر بنسبة 6 في المئة، وفي حال تعرضه لنقص المياه ستكون نسبة التوليد 3 في المئة وهي لن تؤثر طالما أن هناك وفرة تقدر بـ 25 في المئة.

ويقول خبراء مصريون إن القاهرة لم تخف أن لديها فائضاً في الكهرباء، ولم تنكر حاجة إثيوبيا إليها، لكنها تخشى أن يؤدي تنفيذ سد النهضة دون اتفاق قانوني ملزم إلى أن يتحول لسابقة في إثيوبيا وغيرها، ما يؤثر على كمية المياه المتدفقة لمصر مستقبلاً، في ظل الشح المتوقع للمياه، وتطالب بالمزيد من الشفافية لضمان مصالح جميع الأطراف.

ويضيف الخبراء أن ما يقلق مصر الغطسة التي يمارسها المفاوض الإثيوبي في التعامل مع المياه كأنها عطية من السماء، عليه أن يحرم منها ما يشاء، وقد المبح البعض إلى عدم استبعاد بيعها لمن يريد من الدول التي لا يمر بها نهر النيل.

في خضم تركيز الحديث عن أزمة سد النهضة الإثيوبي على الجانب السياسي الذي يغيب المصالح الاقتصادية المشتركة بين الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا)، وفيما تشدد أوساط سياسية على أن هذه المصلحة الاقتصادية قد تكون الضامن لبناء السدود دون خلافات، يرى وزير الري السوداني السابق عثمان التوم في حوار مع «العرب» أن تقديم حوافز إضافية من شأنه أن يسرع التوصل إلى اتفاق ملزم يستبق عملية الملاء الثاني للسد الإثيوبي المقررة في يوليو القادم.

أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - أخذت تطورات أزمة سد النهضة أبعاداً سياسية دون التركيز على الأسباب الفنية التي تمنع الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا، من الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم. وبدت تصريحات وزراء الخارجية والري في الدول الثلاث معبرة عن حجم تباعد المواقف، وذهابية في اتجاه التصعيد السياسي، وليس الحل كما كان الأمر طيلة السنوات الماضية.

لدى وزير الري السوداني السابق عثمان التوم فتاعة بأن الحل الفنية هي السبيل الوحيد لإنهاء التصعيد القائم، وأن تجارب أزمات المياه الماضية أثبتت أنه لا بد من الوصول إلى تفاهات بين الدول التي يربطها شريان المياه، لكن

## عثمان التوم

- عمل وزيراً للموارد المائية والري والكهرباء في مارس 2019، قبل نحو شهر من تنحي الرئيس السابق عمر البشير.
- تخرج في جامعة الخرطوم كلية الهندسة بمرتبة الشرف في عام 1971، ونال درجة الماجستير في ميكانيكا التربة وهندسة الأساسات عام 1975 من جامعة «نيو كاسل بإنجلترا»، وتحصل على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد المائية من الجامعة ذاتها عام 1994.

- عمل مهندساً مقيماً لخزان الروصيرص ثم سنار وبعدها رئيساً لوحدة المياه بمركز البحوث الهيدروليكية بدمدني.
- شغل منصب وكيل الموارد المائية والسكرتير التنفيذي للجهاز الفني للموارد المائية، ثم صار نائباً لرئيس الجهاز الفني للموارد المائية.
- ترأس الجانب السوداني للهيئة المشتركة لمياه النيل مع مصر ليمثل بلاده بعدها في فريق الخبراء للإطار التعاوني بين دول حوض النيل واللجنة الاستشارية الفنية ولجنة النيل الشرقي لمبادرة حوض النيل.
- خبير متخصص في السياسات المائية لدول حوض النيل، وعمل مستشاراً للتخطيط وإدارة المشاريع المشتركة بين دول حوض النيل بأديس أبابا.
- عضو اللجنة القومية لدراسة آثار سد النهضة وله قرابة الثلاثين ورقة عملية منشورة في مجالات مختلفة.
- لعب التوم دوراً مهماً خلال تمثيله في اللجنة القومية لدراسة آثار السد الإثيوبي وصولاً إلى مرحلة توقيع الاتفاق الإطاري بالخرطوم الذي وقعه رؤساء الدول الثلاث في مارس 2015.